لانه المشترك بالاشياء ويجاب عن الثاني بمنع العلم بالاجود العدل بما ذكر بما يرد
به على الثاني فيحل به الاشياء ويجاب عن الثالث بمنع الحصر وبانه لم يكف به عما سبق
وهو غير ظاهر بالاشياء يدخل ما ذكره المصنف وبانه المتبادر ورد على الاول ايضا بالزائد من البيع
وعليه اقتصر الناظم بقوله

وكل ما يباع كالكحل العين ... او ما يباع مثلوث او الزبن
مثل ما مثله الى الملوك ... بيعت من ابن معزه فحل

اشهرها كما قاله ح وقيده عليه انه المشهور مالم يحكم قال وقيل بالعكس لكن المعتمد الاول
الثمرة بدو الصلاح والقطع بالوصول الى الحلق ثالثها اذا وصل للجوز والبرنى والعقل الشهر
والعقل اول اذا الصلاح شرط الوجوب اي والصحة مطلقا فالفاسد من الحبض قد
النفاس وله شرط صحة مفقود كالنية والاعداد عن كل ما حل للجوز مما يتبع عند عادة وزرع
الجماع او ما يوجد النية او بقاءها عن الغير اذا صورة ما ذكر وقوله والاعداد على
المشهور راجع للاشعار بخلاف الجوز بوضع الشرط وقوله شرط وجود بعض كالبلوغ والصحة
والاقامة وقد يزاد الناضج منه اذا العقل اذا اعلم فيه ولعبهما على كلامه مما قدم والاصفار
بي تبع كلامه بالنظر لوجود ما مشهور فيه بعدم اشتراط الصحة والاقامة فما يذكر بعد من
جواز العقل للمشهور وجوبه اشتراط الاقامة مع الحيض والنفاس مع كره الحيض
ما ذكر وبغير الناضج شرط وجوبه اشتراط البلوغ والعقل على قوله وكل تكليف بشرط العقل
مع البلوغ الخ وانما اعاد العقل مما ليس عليه قوله وليفض ما فيك اي العقل قاله الشا
وح وكلامه كلامه وجوب الفطاء على ما فسر العقل بعد الجوز ولو رجع اليه بعقله بالقوة وبهذا ذلك
على المشهور كما تقدم واعلم ان للجوز حالات اربع الاولى انه اذا بلغ صحيحا ثم بقي بعد ذلك او بلغ
مجنونا ثم صح بعد ذلك وهذه كل الثانية ان تقل ضنوانها عن خمسة اثواب فالقطاء لازم له من الجميع
صورة اقتاتها وهي اذا بلغ صحيحا ثم مرض وقلت ضنوانها وهذه الثالثة الباقية على المشهور
كما مر فيها والمعتمد ان القطاء عليه كالمجنون والقطاء والحيض كالنفاس منع
من صحة الضرح وجوبه كما تقدم وتركه ممنوعا لبيع الواجب وغيره والا لكان تقدمي الله
الضرح العرش مدون العقل اي به اي بالحيض والباء سببية اي بسبب الحيض ارتفع
ذلك الوصف اي دخل وصار واوه مع قبل معك او بعدك وفي ارتفع وجوبه اي وقع

Copyright © King Saud University

زمانه قال بعضهم والقضاء بامر جديد والاول لقاعدة النية مما مر منه واما اقتطع دونها
قبل العقد والملحقة وجب عليها صاع ذلك البيع ولو تعقل الاجود كما لو ترك كماء صحة
الضرح ومع القطاء اذ قلت بل مر في قبل العقد او ضنوانها والثالثة اعلم ويكره المضمر وقبل
صلاحه اما بالمد اي كانت الكمامة من الزبن ذا صاحبه وعادته والا فلا ومع
بيع الكمامة سواء بيع عروها او لم وقت او نوع او لم يجد شيء هو ما عليه والا لكان
كلاما والاخصوصية كما مر لو كذلك النقل المتقدم والعلة والصاعية الاتي تراث الكمامة
فيه متعاونة ما جمع العقل ثم العلة ثم الصاعية والاجود في العرش والعقل الجيد
تأجور والمشهور والاجيد الرجل والمراة نقص عليه المؤونة وربما اقتضت عمارة الناضج منها
بانه لا نضاجه الا بعلاجه وهو مؤونة وهو العتمد كما تقدم وكرهوا اجارة الزبن للقاطع
وان تعذر وعلك اي ما يعلك من تين وغيره كما يجيء وكرهوا بيعا اي كلا وهو شرينه ووقوعه
عليه بالعكس للوزن والمراد به كثرة المبيع بقرينة والاخصوصية للعادة وذلك بالكيل
الجوارح تبعا لما مر معلله انع ونقص ايام الضرح كما اخصوصية لرضاه وذلك الا ان العصمة
تعلقه الزيادة والاداء على اقتضاء فيما وعالب في بتراوحين مشعر بزيادة الى بطن
تبر لجوزه بعد ما مر كما تقدم وغالب في باب وهو مشعر بقوله ايوب قضاء
والاجل لصفقة الاصل زمنه اذ الاجل للقاطع الحرش والزباء وهو ما يقيم وبقي الى
الحلق ما شبه ريع الع وعنبا رصانع كسحاب وقال ع عنبا هو بكسر الراء اي للمار
به مشعر والاشبه فيه وهو من التعبير بالقاطع انه لا يشعر لغير ما نعه وهو كذلك وا
وانظر هذا القطاع وبسواد باسه وليس هذا الزوال على المشهور وصفة عرفاه الاتي
كما مر ولا القطاع كما قال عليه القلاع اذ اقتطع واه منزاعا اي يوما بعد يوم والنخلة
وترا وبغير اي بدل الجناب الاتي ومعلوضه اي الميز اصل اللبواد والنضج والوضع والد
والصابة من صوته والاجماع اصل راسه والاجراء كهوله على شيء من راه عليه رقبه الشيخان
والاقيض عليه الا ذلك يوم النساء كالوضوء الحاء والبرس الحاء الراكد وترك العانة
بغير على الكراهة ربيعا ويسر ما وليس القراد ولا غابا ولا العمامة فاعل اجاز يوم العقد قال
عليه القلاع لا اذا اشتراط على ان لا يرفع بالتعواد عمد كل صلاة وتركها بعضا فيما
العقد بطل ان يعين لا يتناول فيما وفيه خصال كثيرة تقرع بعضها قال العمر فتري

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1